مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

أثر النزاع في سوريا على العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي

ياسمين خضري - نيكولاوس نيكولوكاكيس

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٥٠ - العدد ٢

٢٠٢٢

Doi: 10.34120/0080-050-002-009

The Impact of the Conflict in Syria on the Turkey-NATO Relations

Yasmin Khodary

Nikolaos Nikolakakis

Abstract:

Objective: From the beginning, external factors greatly influenced the conflict in Syria and the international actors played a major role in determining the course of the conflict. However, to what extent did the conflict in Syria influence the international actors in the region or shape the international relations between them? This paper examines the impact of the conflict in Syria on the Turkey-NATO relations; it explores the main motives and the fears of both parties considering the Syrian conflict, and its impact on relations between them. **Methodology:** The research uses the historical approach to explain the background of the relations between Turkey and NATO, the analytical approach to analyze the impact of the conflict in Syria on both Turkey and the U.S as a leading player in the NATO, and finally the scenario-building approach to explore some expected future scenarios. **Results:** The research finds a wide difference in the concerns and priorities of both parties. On the one hand, the NATO and the U.S preferred, from the very beginning, to participate minimally in the Syrian conflict, with the only exception of fighting Islamic terrorist groups, especially ISIS. The U.S also supported the Popular Protection Units in their fight against ISIS. On the other hand, the Turkish stand was shaped by the Kurdish issue and the Turkish Russian rapprochement. **Conclusion:** Together, the different fears and motives of the U.S and NATO from that of Ankara's, the distrust between Turkey and the NATO and the U.S, the breach of promises towards Ankara and the weak communication with Washington led to Ankara's disappointment and its orientation towards other trustworthy allies, which threatens to undermine NATO unity and reduce its capabilities in the Mediterranean and Middle East Region.

Keywords: NATO, Turkey, Syrian Conflict, Turkish Russian Rapprochement.

أثر النزاع في سوريا على العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي

ياسمين خضري*

نيكولاوس نيكولوكاكيس**

ملخص:

هدف الدراسة: أثرت العوامل الخارجية بشكل كبير ومنذ البداية على ملامح النزاع في سوريا، كما لعب الفاعلون الدوليون دوراً كبيراً في تحديد تطورات النزاع، ولكن ماذا عن تأثير النزاع في سوريا على الفاعلين الدوليين في المنطقة والعلاقات الدولية بينهم. تبحث هذه الدراسة في أثر النزاع في سوريا على العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتتعرض للدوافع والمخاوف الرئيسة لكلا الطرفين في ظل النزاع السوري، وتأثيرها على العلاقات بينهما. **المنهجية:** يعتمد البحث على ثلاث مناهج رئيسة أهمها المنهج التاريخي المستخدم في التعريف بخلفية العلاقات بين تركيا والناتو، والمنهج التحليلي لتحليل أثر النزاع في سوريا على كل من تركيا والولايات المتحدة لما لها من دور قيادي في الناتو، وأخيراً آلية السيناريوهات لبناء بعض السيناريوهات المستقبلية المتوقعة. **النتائج:** يتوصل البحث إلى اختلاف مخاوف وأولويات الطرفين بشكل كبير، حيث فضل الناتو والولايات المتحدة منذ البداية المشاركة في الحرب السوريه في أضيق نطاق، وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو مكافحة الجماعات الإرهابية الإسلامية، وبخاصة داعش، مما جعل الولايات المتحدة تساند وحدات حماية الشعب الكردية في قتالها ضد داعش. وفي المقابل، انصب الاهتمام التركي على القضية الكردية، والتقارب التركي – الروسي. **الخلاصة:** أدت دوافع الناتو والولايات المتحدة ودوافعهما المختلفة عنهما لدى تركيا، والحنث بالوعود تجاه أنقرة، بالإضافة إلى سوء التواصل مع واشنطن، إلى خيبة أمل تركيا وتوجهها نحو حلفاء آخرين جديرين بالثقة مما يهدد بتقويض وحدة الناتو والحد من قدرته على التأثير في منطقة البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

المصطلحات الأساسية: الناتو، تركيا، الأزمة السورية، التقارب التركي الروسي.

(*) أستاذ مشارك بالجامعة البريطانية في مصر، قسم العلوم السياسية. Email: Yasmin.khodary@bue.edu.eg

(**) محاضر بالجامعة البريطانية في مصر، قسم العلوم السياسية. Email: nikolaos.nikolakakis@bue.edu.eg

مقدمة:

في كتابه «معركة من أجل سوريا: التنافس الدولي في الشرق الأوسط الجديد»، يرى كريستوفر فيليبس (2016) أن النزاع في سوريا شكَّلهُ منذ البداية، وفي المقام الأول، السياق الدولي وليس السياسة الداخلية لسوريا؛ حيث تنافست الجهات الفاعلة إقليمياً –مثل تركيا وإيران وقطر وروسيا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية– على النفوذ الإقليمي، في الوقت الذي تحول فيه الشرق الأوسط الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى «الشرق الأوسط ما بعد الولايات المتحدة»، وقد أدى دعم هؤلاء الفاعلين لمجموعات مسلحة مختلفة ذات أهداف سياسية مختلفة إلى إطالة أمد النزاع وتشكيل ملامحه. ويرى الباحثان أنه يمكن النظر إلى الجهات الفاعلة الأجنبية باعتبارها الجهات الفاعلة المركزية، التي لم تشكل التطورات المحلية للصراع فحسب، بل سمحت للصراع أن يُشكل العلاقات بينهما.

من هنا تعرض الدراسة في سبعة أقسام للدوافع والمخاوف الرئيسة لطرفين من أطراف النزاع في سوريا، هما: تركيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتأثيرها على العلاقات بينهما في محاولة منه للإجابة عن سؤال محوري، هو: إلى أي مدى أثَّر النزاع في سوريا على العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)؟ وتقوم الدراسة على فرض وجود علاقة ارتباطية بين تطور النزاع في سوريا والعلاقات بين تركيا والناتو، وهو ما يعد نقطة انطلاق جديدة للتحليل لم تتطرق إليها الأدبيات السابقة؛ إذ ركزت الأدبيات السابقة على أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين – ومن بينهم تركيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي– في النزاع السوري والمحددات الرئيسة لتلك الأدوار ومصالحهم من النزاع، فيما لم تمتد تلك الأدبيات إلى دراسة تأثير النزاع في سوريا على العلاقات بين هؤلاء الفاعلين. يناقش بيشيف وهيلترمان (2017) السياسة الخارجية التركية ومحدداتها تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2002، وخصوصاً تجاه الصراع في سوريا؛ حيث بحثا التهديدات التي تتعرض لها تركيا في المنطقة وسياسة تركيا التدخلية في شؤون دول الشرق الأوسط؛ بما يمثل – في وجهة نظرهما – نوعاً من الإحياء لمشروع الدولة العثمانية، وبالمثل ركز أوزكان (2017) وكادركان (2017) وتيومان وكافاريللا (2018) على أهمية القضية الكردية كمحدد رئيس للسياسة التركية تجاه الصراع في سوريا وما يمثله الجناح المسلح

لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (وحدات حماية الشعب) من تهديد للسيادة التركية ووحدة الأراضي التركية. وفي المقابل يُركز باحثون آخرون مثل ليتش (2014) وفيليبس (2016) وميرز (2018) وستوكر (2018) على تأثير النزاع في سوريا على مصالح الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل التهديد المتزايد لداعش. وأخيراً، تناقش بعض الدراسات لباحثين مثل مزوجي (2017) وجورين (2018) العلاقات بين تركيا والناتو، ولكن دون النظر إلى ما يُثيره النزاع في سوريا من مخاوف وتهديدات مختلفة لمصالح كليهما.

وفي حين لم تركز الأدبيات السابقة على تداعيات الصراع في سوريا وتأثيره على العلاقات الدولية بين مختلف اللاعبين، تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تحليلها لأثر الصراع في سوريا على العلاقات بين لاعبَين دوليين هما تركيا والناتو؛ حيث تبحث هذه الدراسة في جوهرها في كيفية إدارة الفاعلين السياسيين للقوة وحماية أمنهم وتحقيق مصالحهم وتخفيض التهديدات التي يتعرضون لها، وتُعد حالة النزاع في سوريا مختبراً معملياً يكشف عن اختلاف المصالح والتهديدات التي يتعرض لها الفاعلون الإقليميون والدوليون – ومن بينهم مصر والمملكة العربية السعودية وإيران– واختلاف ترتيبهم لأولوياتهم في ظل بيئة تتسم بالتعقيد والديناميكية؛ بما يؤثر تباعاً على العلاقات بين هؤلاء الفاعلين[1]. وأخيراً تكمن الأهمية العملية للدراسة في تقديمها لثلاثة تصورات أو سيناريوهات محتملة للوضع في سوريا.

أما عن منهجية الدراسة؛ فإنها تعتمد على ثلاثة مناهج رئيسة، أهمها المنهج التاريخي في التعريف بخلفية العلاقات بين تركيا والناتو، ثم تنتقل بعد ذلك إلى المنهج التحليلي مستخدمة نظرية الدور في العلاقات الدولية، ومستعينة بمفاهيم مختلفة؛ مثل المصلحة الوطنية في تحليل أثر النزاع في سوريا على كل من تركيا والولايات

(1) تأثرت العلاقات المصرية السعودية –على سبيل المثال– إثر الموقف المصري من النزاع في سوريا، وتأييد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للرئيس السوري بشار الأسد في مقابل معارضة السعودية لنظام بشار الأسد ومساندتها للجيش السوري الحر والمتمردين ودخولها في حرب بالوكالة مع إيران؛ مما أدى إلى توقف المملكة العربية السعودية في عام 2016 عن دعم مصر التي كانت مطالبة في منتصف 2016 بتوفير 6 مليارات دولار كشرط رئيس لحصولها على قرض صندوق النقد الدولي، على الرغم من قيام السعودية في وقت سابق (2013 – 2016) بضخ ما يقارب من 25 مليار دولار في الاقتصاد المصري (Momani, 2018).

المتحدة؛ لما لها من دور قيادي في الناتو، ومستخدمة أطروحات كينيث والتز وبيري بوزان حول «الدولة غير الآمنة» و«الأمن المجتمعي» الذي يربط الأمن الدولي بالأمن المحلي للدول والتهديدات الداخلية التي تواجهها (من بينها – على سبيل المثال – قضايا الأقليات والنزعات الانفصالية، وانعدام الأمن الداخلي). وتنتهي الدراسة باستخدام آلية السيناريوهات المستخدمة في الدراسات المستقبلية لبناء بعض السيناريوهات المستقبلية المتوقعة.

وتتوصل الدراسة إلى اختلاف مخاوف كل من تركيا والناتو وأولوياتهما بشكل كبير. ففي البداية، فضلت الولايات المتحدة المشاركة في الحرب السورية في أضيق نطاق، وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو مكافحة الجماعات الإرهابية الإسلامية، وبخاصة داعش، من خلال دعم وحدات حماية الشعب. وقد أدى ذلك إلى خيبة أمل أنقرة التي افتقرت إلى المساعدة الأمنية الأمريكية، واقتناعها بأنه لم يعد ممكناً الاعتماد على المساعدات العسكرية للناتو والولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم حاجتها إلى شريك إستراتيجي بديل. كما أكد دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب في قتالها ضد داعش، وسوء تواصلها مع أنقرة، وحنثها بالوعود تجاهها، وإعلانها لاحقاً عن خططها لإنشاء وتدريب «قوات أمن الحدود السورية» التي تراجعت عنها فيما بعد .. كل ذلك غيّر تصورات أنقرة عن الولايات المتحدة، وكشف حاجتها إلى حلفاء آخرين جديرين بالثقة (Cunningham & Morello, 2017). من هنا كان التقارب التركي – الروسي أمراً لا مفر منه. وبشكل عام، يدل تدخل تركيا في النزاع في سوريا على التحول التدريجي من التفضيلات الأيديولوجية إلى نهج براجماتي يهدف إلى تخفيف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أنقرة؛ فمع تزايد التهديدات الأمنية قامت تركيا بتكييف موقف براجماتي، ورأت أنه من الضروري التعاون مع أي جهة يمكن أن توفر لها مكاسب تكتيكية ومنافع أمنية قصيرة المدى ومتوسطة. ينسجم هذا التغيير في السياسة مع رأي والتز في أن «الاعتبارات الأمنية لدولة غير آمنة من المرجح أن تفوق أية تفضيلات أيديولوجية» (Waltz, 1987).

وتنقسم الدراسة إلى سبعة أقسام، تبدأ بعد هذه المقدمة بعرض لمحة موجزة عن تاريخ العلاقات بين تركيا والناتو، ثم تسلط الضوء على المخاوف والأولويات الرئيسة لكل من الناتو وتركيا في ظل الأزمة السورية، وبخاصة القضية الكردية والتقارب

التركي – الروسي. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على دور عامل إضافي يؤثر بل يقوض العلاقات بين تركيا والناتو، وهو السياسة الداخلية في تركيا والطريقة التي تتعامل بها الحكومة التركية مع العوامل الداخلية الملحّة. وتنتهي الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقات بين تركيا والناتو في ظل اختلاف الأولويات، ثم السيناريوهات المتوقعة للعلاقات بين الطرفين.

1-تاريخ العلاقات بين تركيا والناتو:

لطالما شكلت المصالح والمخاوف ملامح العلاقة بين تركيا والناتو منذ البداية؛ ففي عام 1948 عندما أخبر المسؤولون الأتراك نظراءهم الأمريكيين برغبة تركيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي تشكك الأمريكيون من جدوى ضم تركيا وصلاحيتها لعضوية الحلف، ولكن إبان الحرب الباردة، أدى ضعف تركيا تجاه الهجوم السوفييتي وإصرار تركيا على الحصول على ضمانات أمنية رسمية من الولايات المتحدة إلى دفع المسؤولين الأمريكيين إلى إعادة تقييم جدوى تركيا بالنسبة للتحالف، وبخاصة لمنع السوفيت من السيطرة على المضيق التركي (Goren, 2018). وفي حين أراد الجانب التركي توقي الرغبة السوفيتية في إنشاء قاعدة في منطقة مضيق البحر الأسود، والانتفاع اقتصادياً بإدماج تركيا ضمن مخطط مارشال، رأى الحلف أهمية ضم تركيا لدرء التوسع الأيديولوجي الشيوعي، ودفع الخط الحديدي الفاصل بين الناتو والاتحاد السوفيتي إلى ما بعد تركيا واليونان، وردع القوة السوفيتية في الجناح الجنوبي للحلف بالقوة التركية التي تعد الثانية من حيث العدد بعد أمريكا (Mzoughi, 2017). وفي ذلك الوقت، أعطت السياسة الخارجية التركية الأولوية لعضويتها في حلف شمال الأطلسي فوق مشاركتها في شؤون الشرق الأوسط كطريقة لتقليل المخاطر الأمنية والحفاظ على علاقات ودية وحذرة مع جيرانها. وقد سعت تركيا إلى ترسيخ نفسها كحليف جدير بالثقة، كما قامت ببناء تخطيطها الدفاعي وهيكل قيادتها حول احتياجات التحالف. وعلى الرغم من انضمامها رسمياً إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، فإنها طالما افتقدت الثقة في الولايات المتحدة والناتو وضماناتهما الأمنية في ظل غياب نشر قوات عسكرية وعدم وجود اتفاقات عسكرية ملموسة، وقد انعكست تلك المخاوف على قرارات صانعي السياسة التركية التي كان بعضها بمثابة بالونات اختبار للتضامن والتعاون بين الفريقين (Goren, 2018). وبانهيار الاتحاد

السوفيتي، كانت تركيا تخشى أن تكون قد فقدت دورها المميز في التحالف؛ ومن ثم بدأت في تسعينيات القرن الماضي الاستبدال بتوجهها الحصري نحو الناتو سياسات أكثر شمولية تضمنت جيرانها من دول الشرق الأوسط، وحاولت من خلالها إحراز تقدم بشأن القضية الكردية وصراع المياه مع سوريا والعراق، وسد حاجتها للتوسع الاقتصادي، ويواصل صناع السياسة الأمنية التركية تعزيز المشاركة خارج نطاق الناتو لتعزيز القدرة التركية والاهتمام الإستراتيجي التركي[2].

ولدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، اتبعت تركيا إستراتيجية أمنية تعاونية وقائية، تتفق مع التحول في سياسات الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 (Goren, 2018)؛ فقد قام الناتو بعد هجمات سبتمبر بتبني سياسة جديدة دفعته إلى التدخل في أماكن بعيدة جغرافياً عن أوروبا والأطلسي، وساعدت تركيا في استعادة بعض أهميتها نتيجة تدخل الناتو في تلك المناطق، فقامت منذ البداية بتقديم الدعم لعمليات الناتو في أفغانستان؛ حيث سهلت غزو أفغانستان وقامت بإرسال قوة تركية، وتولت قيادة كل من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والقيادة الإقليمية في كابول (معسكر قوات التحالف) مرتين عامي 2002 و2005 (Gönül, 2010; Mzoughi, 2017)، وأدت بعثة التدريب الأفغانية – الناتو (NTM-A) التي أنشئت في 2009 دوراً مهماً في تمكين قوات الأمن الأفغانية، كما قدمت تركيا مساهمات للموظفين في مقر (NTM-A)، ودربت القوات المسلحة التركية أكثر من 9000 أفغاني، سواء في أفغانستان أو تركيا منذ عام 2001، بالإضافة إلى 11 شركة أفغانية (1295 أفغانياً) تم تدريبهم في تركيا في الفترة الزمنية من أكتوبر 2009 حتى ديسمبر 2010. وساهمت تركيا أيضاً في تدريب قوات الأمن الأفغانية في أفغانستان من خلال مرفق يُدعى مركز جازي للتدريب العسكري، تديره القيادة الإقليمية

(2) الجدير بالذكر أنه «بعد تعرض تركيا لحصار اقتصادي عسكري من قبل الغرب عام 1975، بذريعة التدخل العسكري الذي قامت به في جزيرة قبرص، وبعد اكتشاف القيادة العسكرية التركية عمليات تجسس متتالية من قبل الاستخبارات الغربية لجيشها، اتجهت القيادة السياسية والعسكرية عام 1975 إلى تخفيف تبعية تركيا للدول الأخرى في مجال الصناعات الدفاعية الجوية؛ فقامت وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية بخصخصة مؤسسات الدولة للتصنيع الحربي قصد تنشيط عملية إنتاجها وابتكارها وإدارتها بشكل أفضل من قبل القطاع الخاص الذي يعتبر أكثر عقلانية وفعالية من إدارة القطاعات الحكومية العامة، وتبعاً لذلك سجلت الصناعات الدفاعية التركية تطوراً ملحوظاً في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي» (Mzoughi, 2017).

لكابول، قدرته 600 فرد. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت تركيا بفريق لإعادة الإعمار والتنمية الإقليمية في محافظة وارداك (Gönül, 2010). من ناحية أخرى، لا تزال أعمال القرصنة في القرن الإفريقي والصومال تشكل تهديداً خطيراً، وتعد مشاركة الناتو في عمليات مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية مهمة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وهنا تؤدي تركيا دوراً تنسيقياً في عمليات مكافحة القرصنة والسطو المسلح، كما أظهرت تركيا بوضوح مساهمتها من خلال المشاركة في «عملية أوشن شيلد» للتحالف مع فرقاطة تم تعيينها في المجموعة البحرية الدائمة للناتو (SNMG-2) (Gönül, 2010).

ونتيجة للتعاون المتبادل، أشار الرئيس أوباما في زيارته لتركيا في أبريل 2010 إلى «شراكة إستراتيجية نموذجية» تستلزم أدوات إضافية للاستقرار الإقليمي لتقوية الناتو من خلال التعددية (TAN, 2011)، إلا أنه منذ ذلك الحين، تفاقمت العلاقات بين الولايات المتحدة والناتو من جانب وتركيا من جانب آخر في ظل التوجه الأيديولوجي والموجه لقادة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط، وهو توجه يتجاوز الحفاظ على الأمن إلى السعي نحو النفوذ، فضلاً عن أسلوب قيادة أردوغان والخطابات التصعيدية، التي أدت جميعها إلى تهديد دور تركيا في المنطقة، وقد أوضح النزاع في سوريا أوجه الاختلاف بين تصورات الطرفين ورؤية كل منهما للتهديدات المحيطة بهما وأولوياتهما المترتبة على تصوراتهما ورؤيتيهما المختلفتين، وهو ما سنتناوله في الأقسام التالية من الدراسة.

2-مخاوف الناتو في ظل الأزمة السورية:

في 18 أغسطس 2011، أعلن الرئيس أوباما أن الأسد يجب أن «يتنحى، وقام بشن عقوبات كبيرة ضد النظام السوري. وقد شكل بيان أوباما عاملاً رئيساً لتغير مسار النزاع في سوريا وتصعيده؛ حيث تبنت العديد من الجهات الأخرى الفاعلة إقليمياً النهج نفسه تجاه الصراع في سوريا استناداً إلى توقعاتها بالتدخل العسكري الأمريكي (Phillips, 2016). وتوقعت أنقرة أن تقوم الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، إثر إعلان أوباما، بإنشاء منطقة حظر جوي مماثلة للتي أنشأها الناتو في ليبيا (Phillips, 2016). وزاد هذا التوقع مع تصاعد الحرب في 2012/2013، من هنا حث السياسيون الأتراك جماعات المعارضة السورية على الصبر في انتظار تدخل محتمل بقيادة الولايات المتحدة بعد إعادة انتخاب أوباما في نوفمبر 2012 (Phillips, 2016). وعلى الرغم من

إعلان إدارة أوباما عن «محور لآسيا»، ظلت الجهات الإقليمية الفاعلة تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها المهيمن الإقليمي (Phillips, 2016).

وفي أيلول/سبتمبر 2013، أبرمت الولايات المتحدة وروسيا صفقة لإزالة الأسلحة الكيميائية للأسد، ورأت أنقرة أنها خطوة نحو تهدئة الصراع. ونتيجة لذلك، خفضت الصفقة بشكل كبير من فرص وقوع هجمات صاروخية أمريكية محتملة ضد الأسد أو فرض منطقة حظر للطيران (Bechev & Hiltermann, 2017). وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فضلت منذ البداية أن يكون تدخلها في الصراع السوري في أضيق نطاق، فإن الاستثناء كان محاربة الجماعات الإرهابية الإسلامية القادرة على شن هجمات؛ ففي 14 سبتمبر 2014، شكلت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضد داعش (تحت مسمى عملية الإصلاح المتأصل) لطرد داعش من سوريا والعراق، وبخاصة بعد أن استولت على الموصل، وهي ثاني أكبر مدينة في العراق في يونيو 2014؛ مما أكد تزايد التهديد الإقليمي لداعش. الجدير بالذكر أنه على الرغم من انضمام تركيا إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في سبتمبر 2014، فإن مساهماتها الأولية بقيت ضئيلة؛ حيث منعها قيام داعش بأخذ 49 دبلوماسياً تركياً كرهائن في الموصل ومخاوفها من المزيد من الهجمات الانتقامية من تنفيذ عمليات عدائية قوية ضد داعش (Merz, 2018). فضلاً عن ذلك، لمَّا كانت الهجمات الإرهابية نادرة في تركيا في عام 2014، اعتبرت أنقرة تشكيل داعش تهديداً منخفضاً نسبياً في ذلك الوقت.

وفي أكتوبر 2014، أسقطت الولايات المتحدة لأول مرة ذخيرة إلى وحدات حماية الشعب (وحدات حماية الشعب) عندما هاجم داعش كوباني (Letsch, 2014)، ويُعد حصار داعش في كوباني من الأمور التي أحدثت تبايناً كبيراً في الأولويات الإستراتيجية التركية – الأمريكية في سوريا؛ حيث قامت وحدات حماية الشعب بتحرير كوباني من داعش بالتعاون مع الولايات المتحدة، وقد كان هذا بمثابة انتصار كبير لعملية «الإصلاح المتأصل»، ولكنه أيضاً بداية للتوسع الإقليمي الرئيس لوحدات حماية الشعب، الذي أسهم في زيادة الشعور بعدم الأمان لدى تركيا التي سمحت في يناير 2015 لمقاتلي البشمركة الأكراد المتمركزين في العراق بدخول كوباني عبر الأراضي التركية بعد ضغوط محلية ودولية كبيرة.

ويبدو أن هناك عاملين رئيسين يعززان موقف الأكراد في شمال سوريا، الأول صعود داعش في عام 2014؛ مما ترتب عليه دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية، والثاني هو تداعي العلاقات بين تركيا والأسد بعد عام 2011؛ مما جعل الأسد يُطلق شكلاً من أشكال الحرب بالوكالة ضد تركيا. وقد غادرت قوات الأسد في منتصف عام 2012 محافظة الحسكة التي يسيطر عليها الأكراد في الشمال الشرقي وكوباني وعفرين في شمال سوريا (Phillips, 2016)؛ ومن ثم، قام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وجناحه المسلح (وحدات حماية الشعب) بملء الفراغ الناتج في السلطة، وأدى ذلك إلى إنشاء «روج آفا» منطقة ذاتية الحكم[3]. نتيجة لذلك، شهدت تركيا مستوى متزايداً من التهديد على طول حدودها مع سوريا (Kadercan, 2017). ووفقاً لأوزكان (2017)، فإن هذا التطور يشير إلى مدى الضرر الذي يمكن للنظام السوري أن يجلبه على تركيا فقط من خلال إحياء روابطه مع حزب العمال الكردستاني (Özcan, 2017). بعبارة أخرى، أطلق الأسد شكلاً من أشكال الحرب بالوكالة ضد تركيا، وقد عزز صعود داعش دور وحدات حماية الشعب كفاعل أمني غير حكومي بارز قادر على شن حرب عصابات فعالة، وساعد على بقاء وحدات حماية الشعب واستمرارها، وأصبح الأكراد، الذين كانوا مهمشين في السابق، يسيطرون على نحو ربع الأراضي السورية ويشكلون تهديداً أمنياً بارزاً (Kadercan, 2017).

وفي 13 يناير 2018، أعلن تحالف مكافحة داعش بقيادة الولايات المتحدة عن خططه لتدريب «قوة أمن الحدود السورية» التي تضم 30 ألف جندي من قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا وجنوباً إلى الحدود العراقية وعلى طول نهر الفرات(Stocker, 2018)؛ الأمر الذي رد عليه أردوغان قائلاً: إن الولايات المتحدة تسعى إلى إنشاء «جيش من الإرهاب» على طول الحدود التركية السورية، وتسعى إلى تمكين الأكراد المتشددين من تطويق تركيا. وفي وقت لاحق، نفى وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يعتزم إنشاء قوة أمن حدودية. ومع ذلك، في 17 يناير 2018، أعلن وزير الخارجية الأمريكي عن استمرار وجود القوات الأمريكية في سوريا لفترة أطول على حد قوله لإبادة داعش ومنع عودة ظهوره، ولاحتواء القوات التابعة لإيران، وتقييد الأسد، وتشكيل نظام سياسي جديد من خلال الأمم المتحدة، ومساعدة المدنيين على

(3) جزء من «إستراتيجية البقاء» سحب الأسدقوات النظام جنوباً لمحاربة الجيش السوري الحر، والضغط على تركيا وترك الجهاديين السنّة (بما في ذلك داعش) يستهدفون الأكراد (Kadercan, 2017).

العودة بعد الحرب (Harris, 2018). وعلى الرغم من توافق تركيا مع بعض تلك الأهداف، فإن الدعم الأمريكي المستمر لوحدات حماية الشعب يبدو أنه يفوق كل الجهود الأخرى.

كما كان لعدم إتاحة الولايات المتحدة والناتو للمساعدات الأمنية تأثير كبير – كما سيتضح لاحقاً – على عدم استطاعة تركيا الاعتماد على المساعدات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ ومن ثم احتياجها إلى شريك أمني بديل. فقد بنت أنقرة سياساتها على افتراض حصولها على دعم عسكري أمريكي قادر على طرد الأسد بعد حرب قصيرة الأجل وفعالة. ولكن دون دعم عسكري مباشر، أصبحت تركيا محاصرة في رمال متحركة. فضلاً عن ذلك، أدى دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب في قتالها ضد داعش، وإعلانها اللاحق عن تدريب «قوة أمن الحدود السورية» إلى وجود قوات ذات قدرات هجومية معززة في المناطق الحدودية التركية وغيَّر تصورات أنقرة عن الولايات المتحدة كحليف رئيس، خاصةً أن الولايات المتحدة قد أشارت إلى أن تعاونها مع قوات حماية الشعب الكردية ليس الهدف منه محاربة داعش فقط، بل أيضاً بناء علاقات معها بعد طرد داعش، مما يُعد تناقضاً صارخاً مع الأسباب الأولية التي دفعت الولايات المتحدة لدعم وحدات حماية الشعب، في ظل حصار كوباني. كل ذلك جاء على الرغم من وعد الرئيس ترامب لأردوغان في نوفمبر 2017 بقطع إمدادات الأسلحة لوحدات حماية الشعب (Cunningham & Morello, 2017)، كما تشعر تركيا بالقلق من زيادة شعبية ونفوذ وحدات حماية الشعب؛ مما يمكن أن يؤدي إلى تبرئة حزب العمال الكردستاني محلياً وزيادة المشاعر الانفصالية، وفي أسوأ الحالات، التقسيم الإقليمي لتركيا (Kadercan, 2017). ومن ثم، فإن سوء الاتصال من واشنطن والوعود غير الحقيقية تجاه أنقرة قد أسهم في تقويض أواصر الثقة بينهما إلى حد كبير.

وتشكل الهجمات العسكرية التركية منذ أكتوبر 2019 نوعاً من المواجهة المباشرة وتطوراً قاسياً في العلاقات الثنائية بين تركيا من جانب، والولايات المتحده الأمريكية والناتو من جانب آخر؛ إذ قامت القوات العسكرية التركية بالتوغل في شمال شرق سوريا بهدف هزيمة المجموعات الكردية المدعومة بالأساس من قبل الولايات المتحدة؛ الأمر الذي أضعف موقف الناتو والولايات المتحدة التي اضطرت إلى الانسحاب من مناطق الهجمات التركية، وأعطى روسيا والنظام السوري دوراً أكبر بعد انسحاب الولايات المتحدة من مناطق النزاع (Frantzman, 2020)، وقد علقت وزارة الخارجية

الأمريكية على ذلك بأن «الهجمات التركية في شمال شرق سوريا، التي استهدفت المقاتلين الأكراد الذين تساندهم الولايات المتحدة الأمريكية لهزيمة داعش ، لن تساعد أحداً ولا حتى تركيا، كما أن هذا لن يزيد من أمن تركيا أو أمننا أو أمن أي شخص آخر في المنطقة»، وتقدم أعضاء آخرون في الناتو، هم فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وبولندا وبلجيكا، ببيان إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، يدين الهجمات العسكرية التركية على سوريا (Gilsinan, 2020)، وما يؤكد توتر العلاقات بين الجانبين تصريح ستولتنبرغ أمين عام حلف شمال الأطلسي بعد مقتل عدد من القوات التركية في إدلب في أوائل فبراير2020 بأن الحلف لن يستخدم المادة الخامسة، المتعلقة بالدفاع الجماعي، لدعم تركيا بعد مقتل عدد من قواتها، خاصة أن ذلك قد حدث بعد هجمات قام الجانب التركي بها بشكل فردي دون تعاون أو تنسيق مع الناتو (Middle East Monitor, 2020).

3-الاهتمامات التركية الرئيسة في ظل الأزمة السورية:

وفقاً لفيليبس (2016)، تمحور التحالف التركي السوري قبل عام 2011 حول «العوامل الاقتصادية والقوى الناعمة والعلاقات الشخصية بين الرئيس أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد» (Phillips, 2016)، وفي إطار اتباعها لسياسة «صفر مشكلات مع الجيران» «zero problems with neighbors»، قام أردوغان بتعميق العلاقات مع بشار الأسد؛ حيث زادت بشكل كبير العلاقات الثقافية والدبلوماسية والتعاون والتجارة بين الدولتين منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي عام 2009، تم التنازل عن القيود المفروضة على التأشيرات، وسميت سوريا شريكاً إستراتيجياً لتركيا (Goren, 2018). من هنا، نظرت تركيا إلى الأسد على أنه تهديد أمني منخفض نسبياً، وأصبح مستبعداً أن تبدأ أنقرة بدعم جماعات معارضة مسلحة هناك على الرغم من السجل التاريخي لسوريا في دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني كنفوذ سياسي ضد تركيا[4].

وبعد اندلاع الاحتجاجات العنيفة في درعا في جنوب سوريا في مارس 2011، أجرت تركيا محاولات وساطة لإنهاء عنف الأسد ضد المتظاهرين، كما حثت على إجراء إصلاحات سياسية، وهو ما ينسجم مع مبدأ «العمق الاستراتيجي» لـ «حزب العدالة

(4) استخدم حافظ الأسد (والد بشار الأسد) مقاتلي حزب العمال الكردستاني ضد تركيا حتى عام 1998؛ مما أدى إلى نشوب حرب مع تركيا، إلا أنه قام بعد ذلك بطرد حزب العمال الكردستاني(Phillips, 2016).

والتنمية»، وكونه وسيطاً قوياً في المنطقة، ولكن جهود الوساطة باءت بالفشل وقامت تركيا بقطع العلاقات الثنائية في سبتمبر 2011؛ مما أدى إلى تغير موقفها تجاه الوضع في سوريا (Phillips, 2016). ويبدو أن النخبة التركية بالغت بشكل كبير في تقدير نفوذها وتفهمها للوضع في سوريا؛ حيث لم يكن لديهم في الحقيقة نفوذ كافٍ للضغط على الأسد ودفعه لقبول إصلاحات سياسية، ويرجع ذلك أساساً إلى الدرجة العالية من القومية المبني عليها النظام السوري غير القابلة لقبول الضغط التركي وعلاقاته الأقوى نسبياً مع أنظمة أخرى، بما في ذلك إيران (Phillips, 2016)؛ مما قد يُفسر – إلى حد كبير – إخفاقات تركيا الدبلوماسية في التأثير على نظام الأسد. وهكذا تحولت الأولوية الرئيسة لتركيا من درجة عالية من الوفاق السياسي إلى تحالف توازن ضد نظام الأسد من خلال حرب بالوكالة، دعمت خلالها الجيش السوري الحر المعارض.

وفي الواقع، فإن تزايد عدم الاستقرار في سوريا واندلاع النزاع في 2012/2011 جعل من المتوقع أن تقوم تركيا برد فعل واستجابة سياسية وعسكرية يتوافقان مع تداعيات الموقف؛ فقد أدى النزاع السوري المتاخم لتركيا إلى زيادة مستوى التهديد على طول المناطق الحدودية من قبل قوات حماية الشعب الكردية، وإطلاق تدفقات كبيرة من اللاجئين؛ ومن ثم فإن إهمال النزاع لم يكن خياراً متوقعاً من الجانب التركي منذ البداية. وقد لعب التغير في تصورات تركيا دوراً كبيراً في هذا الشأن؛ حيث لم تُرد أنقرة أن يتم اقترانها سياسياً بـ «طاغية قاتل» من وجهة نظرها، إما من قبل سكانها أو من قبل الشارع العربي (Phillips، 2016)، كما أدى تغير تصوراتها لاحقاً إلى إعادة التحالف؛ حيث كان من شأن التدخل العسكري الروسي في سبتمبر2015 الداعم للأسد ضد الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، وتعزيز قدرات الأسد العسكرية الهجومية – تهديد سيادة تركيا وتركها في موقف «ضعيف ومعزول» مع عدد قليل من الشركاء أو لا شركاء على الإطلاق؛ مما جعلها تقرر– كما سيتضح لاحقاً في الدراسة– الانضمام إلى الطرف الأقوى للحصول على بعض المكاسب الإستراتيجية. من هنا، كانت تفضيلات تركيا طوال فترة النزاع في سوريا تتغير اعتماداً على تصوراتها والطريقة التي ترى بها نوايا الجهات الفاعلة الأخرى، ويمكن القول: إن هناك قضيتين رئيستين في مجمل السياسات التركية نحو القضية السورية، كان لهما أثر كبير في إعادة صياغة شكل العلاقات بين تركيا والناتو، وهما القضية الكردية والتقارب التركي الروسي، وسيتم تناولهما في الجزء التالي من الدراسة.

3-1- القضية الكردية:

على الرغم من أن وحدات حماية الشعب تُعد دولياً أكثر قوة فعالة في محاربة داعش، فإن أنقرة رأت أن دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية في الحرب ضد داعش يضُرّ بأمنها القومي؛ حيث ترى تركيا أن وحدات حماية الشعب امتداد لجماعة حزب العمال الكردستاني المتشددة في جنوب شرق تركيا، التي سعت تقليدياً إلى إنشاء دولة كردية مستقلة (Kadercan, 2017)[5]. الجدير بالذكر أن تركيا اشتركت في البداية مع حكومة إقليم كردستان العراق في تدريب البيشمركة الكردية وتجهيزهم لمحاربة داعش، وتواصل تركيا دعم عمليات مكافحة داعش في العراق ما دامت وحدات حماية الشعب غير مشاركة. ويرى غورين (2018) أن هذا النهج الاستثنائي قد عزل أنقرة أكثر وأدى إلى تهميش دورها في سوريا والعراق.

وفي مارس 2016، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وجماعات عرقية أخرى عن إنشاء الكانتونات الثلاثة: الجزيرة، وعفرين، وكوباني، كمنطقة فيدرالية؛ مما يشير إلى وجود خطر سياسي متزايد يقوض وحدة سوريا. وفي المقابل، بدأت تركيا في 24 أغسطس 2016 عملية «درع الفرات» بهدف مزدوج: تنقية المناطق الحدودية السورية (بما في ذلك جرابلس وعزاز) من عناصر داعش، ومنع وحدات حماية الشعب من إنشاء ممر حدودي إستراتيجي[6]، وتُعد عملية «درع الفرات» بمثابة بداية للإجراءات التركية الأحادية الجانب في سوريا؛ ومن ثم نقطة تحول في دورها فيها. ويمكننا أن نقول: إن عملية «درع الفرات» هي استجابة كانت مؤجلة لمدة عام كامل؛ حيث كان يستحيل تنفيذها في وقت سابق بسبب العلاقات المتوترة مع روسيا وافتقار أردوغان إلى السلطة السياسية بين انتخابات يونيو 2015 وإعادة الانتخاب في نوفمبر 2015؛ حيث كان التقارب مع روسيا شرطاً ضرورياً لتنفيذ العملية. وقد كانت إحدى النتائج المهمة لعملية «درع الفرات» تمكُّن تركيا من تقسيم الكانتونات الكردية الثلاثة وطرد عناصر داعش من شمال سوريا (Erşen, 2017)، وكجزء من عملية التقارب بين تركيا وروسيا، قامت روسيا بدعم من

(5) أطلق حزب العمال الكردستاني حرب عصابات محدودة النطاق ضد الحكومة التركية (والمدنيين بشكل متقطع) منذ عام 1984، وقد راح ضحيتها نحو 45000 شخص من الطرفين، وتشكل وحدات حماية الشعب الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا.

(6) على الرغم من أن الحكومة التركية صاغتها على أنها عملية ضد داعش، فقد استهدفت بشكل أساسي عناصر وحدات حماية الشعب.

تركيا بضربات جوية ضد داعش لاستعادة منطقة الباب في شمال غرب سوريا في يناير 2017. وبينما ترددت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في دعم تركيا خلال عملية «درع الفرات» – نظراً لقيام تركيا في الوقت نفسه بهجمات ضد وحدات حماية الشعب – برزت روسيا كشريك أكثر موثوقية ضد داعش في هذه العملية؛ مما زاد من توتر العلاقة بين تركيا وكل من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. ومن ثم، كان من الممكن لتركيا أن تتعاون بشكل جيد مع الولايات المتحدة ضد داعش، لكن هذا الأمر كان صعباً في وجود فاعل آخر هو وحدات حماية الشعب.

كما أدى إعلان تحالف مكافحة داعش بقيادة الولايات المتحدة في 13 يناير 2018 عن تدريب «قوات أمن الحدود السورية» – التي وصفها أردوغان بـ «جيش الإرهاب» – على طول الحدود التركية السورية إلى تغيُّر تصورات أنقرة عن الولايات المتحدة باعتبارها حليفاً رئيساً. وبناء على ذلك، رأت تركيا ضرورة خروجها برد فعل قوي لكن متوازن، من هنا أطلقت أنقرة في 20 يناير 2018 عملية الزيتون في عفرين بالتعاون مع الجيش السوري الحر، وقد أظهرت العملية قدراً كبيراً من الشدة والسرعة مقارنةً بعملية «درع الفرات»، باستخدام القوات الجوية في المقام الأول. وقد استولت القوات التركية وقوات الجيش السوري الحر على وسط مدينة عفرين في 18 مارس بأقل مقاومة من وحدات حماية الشعب؛ مما مثل انتصاراً كبيراً للجيش التركي، كما وسعت تركيا نطاق نفوذها في شمال سوريا، ولكن بشكل مؤقت. ويرى كاسابوجلو وأولجن (2018) أن عملية الزيتون كان لها ثلاثة أهداف أساسية، هي: (1) الاستجابة للضغوط المحلية لزيادة الحملات وتكثيفها ضد وحدات حماية الشعب، (2) تقييد التوسع الإقليمي لوحدات حماية الشعب، (3) ردع الولايات المتحدة عن دعم وحدات حماية الشعب. ويشير التقارب الزمني بين عملية الزيتون وإعلان التحالف عن تدريب «قوات أمن الحدود السورية» إلى وجود ارتباط محتمل بين هذين الحدثين، وعلى الرغم من تراجع الولايات المتحدة عن خطتها لإنشاء «قوات أمن الحدود السورية»، سعت تركيا – على الأرجح – إلى إرسال إشارة إلى الولايات المتحدة للاختيار بينها وبين وحدات حماية الشعب كحليف.

ويرى المحلل العسكري ميتين جوركان أن التوغل في عفرين هو «عملية قائمة على التأثير» وتهدف بشكل رئيس إلى التأثير على الأهداف الإستراتيجية للجهات الفاعلة الأخرى التي لديها مصالح أو حصص في شمال سوريا، خاصة الولايات المتحدة وروسيا. ففي ظل

المنافسة المتنامية بين الولايات المتحدة وروسيا في سوريا، اختبرت عملية الزيتون جدية التزام روسيا كحليف تجاه وحدات حماية الشعب، وأظهرت استعدادها لإبرام صفقات براجماتية مع تركيا؛ حيث سمحت روسيا خلال عملية درع الفرات لتركيا باستخدام المجال الجوي السوري، لكنها لم تدعم مباشرة عملياتها ضد وحدات حماية الشعب، أما في عفرين؛ فقامت روسيا بسحب أفرادها العسكريين قبل الغزو التركي على الرغم من وعودها السابقة بحماية وحدات حماية الشعب (Varshalomidze&Uras, 2018). ويمكن القول: إن موسكو أعطت الضوء الأخضر لتركيا بتنفيذ العملية لتقليل النفوذ الأمريكي في المنطقة. وبالمثل، يرى تيومان وكافاريللا (2018) أن «روسيا وإيران تسعيان إلى استخدام تركيا لتقويض الولايات المتحدة؛ ومن ثم يقومان بتشجيع تركيا على القيام بعمليات في مناطق، من شأنها أن تجعل القوات الأمريكية عرضة للخطر». لذلك، أوضحت موسكو أنها قد تضحي بشراكتها مع وحدات حماية الشعب للحصول على ميزة إستراتيجية ضد الولايات المتحدة في سوريا. من هنا، قامت موسكو بتكييف موقف براجماتي تجاه وحدات حماية الشعب، وكانت قد قدمت إليها الدعم الجوي – إلى جانب الولايات المتحدة – في ديسمبر 2017 لاسترجاع مقاطعة دير الزور الغنية بالنفط من داعش. ووفقاً للباحث فهيم تاستكين (2017)، فإن توسع روسيا شرق نهر الفرات يشكل «خطوة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الولايات المتحدة على طول خط الفرات وتغيير قواعد اللعبة لصالح دمشق». ونتيجة لذلك، استمرت سياسات القوة العظمى، بين الولايات المتحدة وروسيا، للتأثير على الأكراد طوال فترة الحرب. وقد تضافر هذا مع سعي روسيا إلى مواجهة الوجود الإقليمي للولايات المتحدة، وأن تكون «قوة عظمى». ومع ذلك، لم تهتم أنقرة أبداً بأي تنافس «قوى عظمى» بين الولايات المتحدة وروسيا، ولكنها كانت تهتم بموازنة القوى الإقليمية، وحماية أمنها القومي؛ ومن ثم، فإن الفاعل الذي يقدم أكبر دعم لوحدات حماية الشعب قد يشكل تهديداً أكبرعليها، ومما لا شك فيه أن تركيا اعتبرت الولايات المتحدة بمثابة تهديد أكبر من روسيا في هذا النزاع، وذلك بسبب دعمها الثابت للأكراد؛ مما جعل روسيا حليفاً براجماتياً.

وقد زادت عملية الزيتون في عفرين من خطر وقوع اشتباكات مباشرة بين القوات الأمريكية والتركية إذا تقدمت تركيا باتجاه منبج (الواقعة على بعد 100 كيلومتر شرق عفرين) شرق الفرات ونحو الحدود العراقية، كما أعلن أردوغان بعد حملة عفرين عن

خططه لتوسيع العمليات في جميع أنحاء شمال سوريا، وهو ما قام به أردوغان في أكتوبر ثم نوفمبر وديسبر 2019 من خلال توغل قواته العسكرية في شمال شرق سوريا بهدف هزيمة المجموعات الكردية؛ الأمر الذي أضعف موقف الناتو والولايات المتحدة وأعطى روسيا والنظام السوري دوراً أكبر في النزاع (Frantzman، 2020). باختصار، تبقى وحدات حماية الشعب آخر تهديد أمني كبير لأنقرة؛ حيث شهدت الفترة من عام 2018 إلى بداية عام 2020 دوراً تركياً غير مسبوق في سوريا وعلى نطاق أوسع، وفي المقابل، مواجهة دبلوماسية في العلاقات بين واشنطن وأنقرة بشأن استمرار وجود وحدات حماية الشعب في المنطقة. كما شهدت هذه الفترة تنافساً أمريكياً روسياً متنامياً حول تشكيل سوريا في مرحلة ما بعد الصراع، وشهدت زيادة في عدم التواصل والاختلاف بين أنقرة وواشنطن داخل إدارة ترامب.

3-2-التقارب التركي-الروسي:

أعطى تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة وتطهير ما بعد الانقلاب، الذي قام به أردوغان الفرصة لتنامي التعاون بين تركيا وروسيا في سوريا منذ منتصف عام 2016؛ ففي سياق ظهور روسيا كفاعل بارز في المنطقة وتراجع القيادة الأمريكية في الشرق الأوسط وتركيز الولايات المتحدة على محاربة داعش من خلال دعم وحدات حماية الشعب، نظرت أنقرة إلى هذا الدعم على أنه ضار بأمنها القومي، وكان عليها أن تجد شركاء أمن بديلين، خاصةً مع فشلها في الحصول على دعم عسكري أمريكي للإطاحة بالأسد. وفي الوقت الذي قدمت فيه كل من الولايات المتحدة وروسيا الدعم إلى وحدات حماية الشعب، برزت روسيا كشريك أكثر واقعية من خلال السماح لتركيا باستخدام المجال الجوي السوري في العمليات العسكرية، التي كانت تسيطر عليها منذ نوفمبر 2015. وبالتالي فإن حاجة تركيا إلى تخفيف المخاطر قد جعلت من التقارب، ومن ثم التوافق مع روسيا أمراً ضرورياً. ومع ذلك، دون وجود شريك ثابت وبازدياد التهديدات الأمنية تجاه حدودها، وجب على تركيا الاعتماد بشكل متزايد على الأعمال العسكرية أحادية الجانب لاحتواء وحدات حماية الشعب ودرء خطر الانفصال الكردي.

وبحلول عام 2016، كان المشهد الجيوبوليتيكي التركي مختلفاً إلى حد كبير؛ حيث تحولت مصالح تركيا الإستراتيجية في ظل هيمنة التهديدات الحدودية على أولويات تركيا الأمنية – من الولايات المتحدة إلى روسيا، خاصة بعد تدخل روسيا في سبتمبر

2015، الذي غيَّر ميزان القوى في الحرب و «أنهى أي احتمال لتغيير النظام في دمشق»، وأدى إلى انتكاسة الجيش السوري الحر المعارض بسبب القدرات العسكرية الروسية (Bechev & Hiltermann, 2017)؛ مما قلل من نفوذ تركيا في الصراع وأجبرها على إعادة النظر في موقفها منه الصراع ومن حلفائها؛ إذ بدا بحلول عام 2016 أن تركيا تناسب فئة «الدولة الضعيفة والمعزولة» في الصراع، ولديها عدد قليل من الشركاء المؤثرين أو ليس لديها على الإطلاق. وهكذا، أصبح التعاون مع روسيا خياراً واقعياً، وأدرك أردوغان أنه من الضروري اعتماد الحقائق الجديدة على الأرض.

وفي 20 ديسمبر 2016، وقعت تركيا على إعلان موسكو مع إيران وروسيا، مؤكدة «احترامها الكامل لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية باعتبارها متعددة الأعراق ومتعددة الديانات وغير طائفية» (وزارة الشؤون الخارجية بروسيا، 2016)، كما ذكرت أنه «ليس هناك حل عسكري للنزاع السوري»، وأقرت بدور الأمم المتحدة في التسوية السياسية للحرب؛ ومن ثم كان إحدى النتائج الضمنية لإعلان موسكو تخلي تركيا عن أجندتها لتغيير النظام وتخفيض خطابها المناهض للأسد (Bechev & Hiltermann, 2017).

وفي 30 ديسمبر 2016، وافقت روسيا وإيران وتركيا على وقف إطلاق النار؛ الأمر الذي وضع حجر الأساس لمحادثات السلام في الأستانة. وفي مايو 2017، وقّعت الأطراف سالفة الذكر اتفاقاً رسمياً يهدف إلى حماية المدنيين من خلال تأسيس أربع «مناطق وقف تصعيد» «Deescalation zones» يتم وقف الأعمال العدائية فيها بين النظام وقوات المعارضة ومنع الهجمات الجوية، وقد وافقت الدول الثلاث على العمل كضامنين للأمن في المناطق الأربع الآمنة، ووقع ضمن مسؤوليات تركيا مراقبة أجزاء من محافظة إدلب في شمال غرب سوريا.

وعلى الصعيد الداخلي، سهّل تعزيز قوة أردوغان وصعود مسؤولين أصدقاء لروسيا بعد منتصف عام 2016، تنامي التعاون مع روسيا واستبعاد حلفاء كالولايات المتحدة والناتو؛ فقد مكنت عملية تطهير ما بعد محاولة الانقلاب في عام 2016 أردوغان من طرد العناصر المؤيدة للغرب والاستبدال بعناصر المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية مؤيدي حزب العدالة والتنمية وروسيا بدلاً من الولايات المتحدة والناتو؛ مما سهّل التقارب مع روسيا وسارع به، وأدى إلى إعادة تنظيم العلاقات الدبلوماسية.

فضلاً عن ذلك، أدت التطورات في العلاقات المدنية–العسكرية في تركيا إلى خفض المقاومة داخل الجيش ضد العمليات الأحادية الجانب في سوريا.

وفي الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات التركية – الغربية بعد محاولة الانقلاب، عززت تركيا وروسيا تعاونهما بشكل كبير، خاصةً في مجالات التجارة والسياحة والطاقة والدفاع؛ ففي ديسمبر 2017، وافقت تركيا على شراء نظام الدفاع الجوي ومضاد الصواريخ الروسي S–400، الذي يتعارض مع البنية الدفاعية للناتو، ويتطلب هذا النظام التدريب والتفاعل لفترة طويلة مع روسيا؛ مما يزيد تقارب أنقرة من روسيا في مجال الدفاع (Korzun، 2017)[7]. الجدير بالذكر أن تركيا كانت تسعى من قبل للحصول على نظام الصواريخ الصيني FD–2000 في عام 2013، ولكنها تراجعت بعد ضغوط شديدة من الولايات المتحدة التي هددت بإلغاء عقود الدفاع معها (Kurç، 2017). ومن ثم، شكك الناتو والمحللون بشدة في نوايا تركيا والتزامها تجاه الناتو (Hacaoglu، 2017)[8].

ويمكن القول: إنه كان من المرجح أن يحدث تقارب تركي–روسي عاجلاً أو آجلاً بغض النظر عن محاولة الانقلاب؛ فقد أثرت العقوبات التي فرضتها روسيا بشدة على اقتصاد تركيا، وخاصة صادراتها وصناعة السياحة، وهكذا سعت أنقرة إلى تخفيف هذه العقوبات في أقرب وقت ممكن؛ الأمر الذي منح بوتين اليد العليا، ومع ذلك، يبدو أن التقارب السريع نسبياً مع أنقرة مرتبط بقوة بتغييرات الموظفين في حكومة أردوغان والجيش. لذا يبدو أن محاولة الانقلاب تسببت في انفتاح كبير في سياسة أنقرة الخارجية مكنها من إعادة تنظيم أوراقها بشكل سريع وبراجماتي.

وعلى الرغم من أن التحالف مع روسيا دفع أردوغان إلى تغيير أجندة أولوياته بشكل رسمي وخفض خطابه المناهض للأسد، فإن أردوغان استمر في ممارسة دور مستقل في سوريا وظل ينتقد الأسد كلما وجد فرصة لذلك، ووجد ذلك مناسباً، كما

(7) يُعد أحد أهداف أنقرة الرئيسة في صفقة S-400 هو الحصول على تكنولوجيا الصواريخ لإنشاء نظام دفاع جوي طويل المدى ومضاد للصواريخ، وفي الوقت نفسه، تواصل أنقرة تحديث صناعتها الدفاعية المحلية وتوقيع العديد من مشاريع الدفاع المشتركة مع الدول الأوروبية الأخرى.

(8) دان الناتو بشدة ضم روسيا شبه جزيرة القرم وأعمالها في شرق أوكرانيا، ووافق على تعزيز أمن دول البلطيق وزيادة الإنفاق الدفاعي للحلفاء إلى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في غضون 10 سنوات.

أظهر أردوغان أيضاً أن موقفه الأساسي بشأن تغيير النظام في سوريا لا يزال يتقارب مع الولايات المتحدة؛ حيث دعم هجمات الصواريخ الأمريكية في أبريل 2017 ضد هدف عسكري سوري، وواصل بشكل متقطع الإلحاح لتدخل عسكري أمريكي أكبر ضد الأسد (Pamuk, Butler & Toksabay, 2017). ففي 27 كانون الأول 2017، صرح أردوغان في مؤتمر صحفي أن «الأسد [...] إرهابي ينشر إرهاب الدولة [...] هل سيحب الشعب السوري رؤية شخص مثل هذا يبقى مسؤولاً؟» (Barnard, 2017)، ويُشير ذلك إلى استخدام أردوغان خطاباً مناهضاً للأسد كلما سنحت الفرصة. فضلاً عن ذلك، دعمت أنقرة هجمات 14 أبريل 2018 من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ضد منشآت الأسلحة الكيميائية السورية رداً على الهجوم باستخدام أسلحة كيميائية على الغوطة الشرقية خارج دمشق (Turkey welcomes US, 2018)، وعلى الرغم من أن تفضيلات السياسة التركية لا تزال متقاربةً مع الولايات المتحدة، فإنها تفتقر إلى خطة إستراتيجية منسقة للإطاحة بالأسد؛ ومن ثم على الرغم من تشابه اهتماماتهما الطويلة المدى في جوهرها، فإنها لا تنعكس بالشكل الكافي على التزاماتهما وأولوياتهما، التي لا تزال مختلفة.

فضلاً عن ذلك، استمرت أنقرة في دعم الجيش السوري الحر وتعزيزه في شمال سوريا؛ الأمر الذي قد يمنحها نفوذاً في سوريا ما بعد الحرب. وقد أظهر هذا أن أنقرة قد اعتبرت الجيش السوري الحر شريكاً قيِّما لم ترد خسارته، بسبب وقوفه، في المقام الأول، كحاجز ضد وحدات حماية الشعب، وقد رأت تركيا أن هذه الشراكة يمكن أن تتعايش مع حرب روسيا والأسد المستمرة ضد المعارضة. وتدل الأهداف المتوازية لتركيا وروسيا على إبرام صفقة قوية بينهما مبنية على قنوات اتصال فعالة، على العكس من التحالف التركي مع الناتو والولايات المتحدة. في النهاية، مما لا شك فيه أن تركيا اعتبرت الولايات المتحدة بمثابة تهديد أكبر من روسيا في هذا النزاع، وذلك بسبب دعمها الثابت للأكراد؛ مما جعل روسيا حليفاً براجماتياً. فبينما شكل التقارب بين روسيا وتركيا «زواجاً من الراحة»، شهدت تركيا والولايات المتحدة «طلاقاً من الإزعاج»؛ حيث لم تحدث أية انفراجة بين تركيا والولايات المتحدة في الفترة من 2014 – 2018.

ومع ذلك، على المدى الطويل، فإن الوجود العسكري الروسي المتنامي في سوريا وشرق البحر المتوسط قد يشكل تهديداً أكبر من الوجود الأمريكي في المنطقة بسبب

تطويقها للأراضي التركية. ولعل ملامح هذا التوتر بين روسيا وتركيا قد ظهرت في بداية عام 2020 عندما كثفت القوات السورية، بدعم من الضربات الجوية الروسية وبمساعدة الميليشيات الموالية لإيران، حملتها لاستعادة ريف حلب وأجزاء من محافظة إدلب المجاورة في أقصى شمال غرب البلاد، التي قامت القوات التركية سابقاً بالهجوم عليها، وقد اشتد التوتر بين الطرفين بعد مقتل عدد من القوات التركية في إدلب على أيدي قوات الحكومة السورية المدعومة من روسيا (The Moscow Times, 2020). وعلى الرغم من انتقاد أنقرة لموسكو بشأن مقتل هؤلاء الأفراد من القوات التركية وهجوم روسيا على آخر معقل للمتمردين في سوريا، فقد استأنفت القوات التركية – التي كانت توقفت أكثر من أسبوعين – في فبراير دورياتها المشتركة مع روسيا في شمال شرق سوريا بعد التقاء وزير الخارجية التركي نظيره الروسي في مؤتمر ميونيخ الأمني وقيامهما بمناقشات «إيجابية» حول إدلب، يمكن رؤية أثرها في استئناف الدوريات التركية الروسية المشتركة في أجزاء أخرى من سوريا (Frantzman, 2020).

4-السياسة الداخلية في تركيا:

تُعد الظروف الداخلية التركية والسياسات الداخلية التي اتبعها الرئيس التركي أردوغان من العوامل المهمة التي أثرت – بالتوازي مع الصراع في سوريا – على العلاقات بين تركيا والناتو؛ حيث واجه أردوغان اضطرابات محلية متزايدة، من بينها اندلاع المظاهرات في متنزه جيزي في مايو وأغسطس 2013، التي حدثت في البداية حول مخطط مشروع للتنمية الحضرية في اسطنبول، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مقاومة هائلة ضد النزعات الاستبدادية المتزايدة والحريات السياسية المتناقصة في ظل حزب العدالة والتنمية. وقد أدى رد فعل أردوغان القمعي والعنيف ضد المتظاهرين إلى تبديد صورته الإقليمية كبديل «ديمقراطي» للزعماء السلطويين في المنطقة، ولم تعد تركيا تمثل دولة إسلامية وديمقراطية معتدلة، لا للغرب ولا لمنطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، كشف مخطط فساد كبير في ديسمبر 2013 عن تورط مسؤولين من حزب العدالة والتنمية، وأردوغان وأفراد أسرته في قضايا فساد، ونظراً لرغبة أردوغان المتزايدة في الاحتفاظ بسلطته السياسية وعدم التشكيك فيها طوال النزاع السوري، فقد تم التعامل مع تطورات عام 2013 من خلال تأكيد النزعة القومية، ومقاضاة المدعى عليهم، وزيادة السلطة التنفيذية تحت حكم أردوغان.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الانتخابات البرلمانية التركية في يونيو 2015 على السياسة الخارجية لأنقرة؛ حيث فقد خلالها حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية بعد أن خرج عدد كبير من الأصوات إلى حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) المؤيد للأكراد (Öniş, 2016)[9]، وقد كان من شأن هذا الأمر أن يمنع حزب العدالة والتنمية من تمرير تعديلات دستورية لتطبيق نظام رئاسي، وهو أحد الأهداف السياسية الرئيسة لأردوغان؛ ومن ثم رفض أردوغان الانضمام إلى أي حكومة ائتلافية كجزء أساسي من إستراتيجيته لاستعادة الأغلبية البرلمانية لحزب العدالة والتنمية. ثم دعا إلى إعادة الانتخابات في 1 نوفمبر 2015 وتمكن من استعادة الأغلبية عن طريق حشد الناخبين حول القومية والمشاعر المعادية للأكراد وتأكيد الاستقرار؛ حيث نظر أردوغان إلى حملات القمع ضد الأكراد والمعارضين السياسيين والإجراءات التصعيدية ضد حزب العمال الكردستاني أداة من أجل التعبئة السياسية، كما لم تقم أنقرة بالتمييز بين التهديد الداخلي الذي يفرضه حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا.

وقد أدت محاولة الانقلاب على أردوغان إلى تفاقم العلاقات المتوترة بالفعل بين الولايات المتحدة والناتو من جانب وتركيا من جانب آخر بسبب النزاع في سوريا، حيث قامت الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016 [10] بطرد ما لا يقل عن 100.000 فرد من هيئاتها القضائية والعسكرية والعامة والتعليمية، وشمل ذلك ما يقرب من 40 % من الضباط العسكريين ذوي الرتب العليا و400 من ضباط جيش الناتو الذين يُشتبه في أنهم على صلة بالمنظم المزعوم للانقلاب، فتح الله غولن (Beesley, 2017)[11]، وقد منحت العديد من دول الناتو، بما في ذلك شريك تركيا التقليدي في الناتو ومنافسه اليونان، حق اللجوء لضباط الناتو الأتراك. ونتيجة لهذا، من الصعوبة فصل دور تركيا في الناتو عن سياسات التطهير التي اتخذتها بعد الانقلاب.

(9) انخفض عدد الناخبين من حزب العدالة والتنمية من 50 % إلى 41 %، كما اجتاز حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني عتبة الـ 10 % للمرة الأولى، حيث زادت نسبة إقبال الناخبين من 6 % في انتخابات 2011 البرلمانية إلى 12.6 % في يونيو 2015، وحققت صورته كـ «قوة تقدمية» في السياسة التركية نجاحاً مع ناخبين جدد خارج نطاق الناخبين الأكراد.

(10) كما شهدت تركيا انقلابات عسكرية في أعوام 1960 و1971 و1980 و1997 و2007.

(11) دعم غولن في السابق حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان حتى انفصلا في عام 2013. وترفض الولايات المتحدة – التي تشتبه تركيا في أن تكون قد لعبت دوراً رئيساً في محاولة الانقلاب – تسليم غولن بسبب عدم وجود أدلة مقنعة.

وقد أبدت الدول الغربية الحد الأدنى من التضامن مع الرئيس أردوغان بعد محاولة الانقلاب، غير أن معظم الدول في الناتو انتقدت إدارة أردوغان للبلاد واستخدامه محاولة الانقلاب كذريعة لقمع المعارضة وتعزيز سلطته السياسية الشخصية (Waldman & Caliskan, 2016). وفي 16 أبريل 2017، وافق 51 في المائة من الناخبين الأتراك من خلال الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي اقترحه أردوغان وضاعف من سلطاته، بينما أضعف سلطات البرلمان بشكل كبير، وهي الخطوة التي وطدت تصور الغرب عن انجراف تركيا نحو الاستبداد وقضت بشكل كبير على أي مستقبل لانضمام الجانب التركي للاتحاد الأوروبي[12]، إلا أنها في المقابل دفعت تركيا إلى التوجه إلى دول بريكس – صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم – ومنظمة شنغهاي للتعاون، التي تقودها الصين وروسيا كنقطة مرجعية جديدة في السياسة الخارجية تشير إلى هوية سياسية متباينة بعيداً عن الغرب ونحو الشرق (Onis & Kutlay, 2016)[13]. ويعد التناقض هنا في أن التوغل التركي في شمال سوريا في نوفمبر 2019 قد جاء ليعيد لأردوغان شعبيته في تركيا على حساب حزب الشعب الجمهوري– وهو حزب المعارضة الرئيس – وحزب الشعوب الديمقراطي اليساري الذي يستمد قوته من الأكراد الذين يمثلون 18 في المئة من إجمالي الشعب التركي ويعارض العمليات العسكرية في سوريا.

5- العلاقات بين تركيا والناتو في ضوء النزاع السوري .. القيود والإحباطات:

سلطت الأزمة السورية الضوء على اعتماد تركيا الهش على المساعدات الأمنية للناتو، وبرز موضوعان على وجه الخصوص: مسألة حماية المجال الجوي والدفاع الصاروخي وعلاقات الناتو بتركيا بعد إسقاطها للطائرة المقاتلة الروسية في نوفمبر 2015. والواقع أن أنقرة قد استدعت المادة 4 من الناتو لإجراء مشاورات ثلاث مرات: في 26 يونيو بعد إسقاط الجيش السوري لطائرة استطلاع تركية على طول الحدود التركية السورية، وفي 3 أكتوبر 2012 في ضوء القصف من قوات النظام السوري، وفي 28 يوليو 2015 بسبب الهجمات الإرهابية المحلية لديها، وهذا يشير إلى أن تركيا كانت تتمتع بنفوذ

(12) بدأت تركيا محادثات عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2005، ونفذت العديد من الإصلاحات التي عززت الحقوق السياسية وحكم القانون والسيطرة المدنية الثابتة على الجيش.

(13) منظمة شنغهاي للتعاون هي منظمة أمنية واقتصادية وسياسية تضم روسيا والصين وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وباكستان والهند، وتعد تركيا شريكاً وثيقاً للمنظمة، كما أبدى أردوغان عدة مرات رغبته في الانضمام إلى المنظمة.

كبير نسبياً في الناتو، ونجحت في جذب اهتمام حلفائها في وقت قصير. وفي يناير 2013، نشر حلفاء الناتو صواريخ باتريوت على المناطق الحدودية الجنوبية لتركيا للحماية من الهجمات الصاروخية من سوريا. ومع ذلك، كانت عمليات التوزيع غير مستقرة بشكل كبير. وفي أكتوبر 2015، سحبت الدول الأعضاء في الناتو صواريخ الباتريوت، مستشهدة بتخفيض مستوى التهديد الصاروخي وأغراض الصيانة؛ الأمر الذي «أثار تساؤلات حول مدى تضامن الناتو مع دول الجناح الجنوبي [...] وزاد من رغبة تركيا في تعزيز قدرات الدفاع المحلي لديها» (Sloat, 2018). فضلاً عن ذلك، سلط ذلك الأمر الضوء على «العجز الأمني» الذي تعانيه تركيا من الاعتماد على مظلة الحماية الجوية التابعة لمنظمة الناتو، التي فشلت في تغطية كامل المنطقة الحدودية (Seren, 2017). في هذا السياق، تبدو محاولات أنقرة في عام 2013 للحصول على نظام الصواريخ الصيني وبعد ذلك S-400 الروسية معقولة خاصة أن التهديدات العابرة للحدود الوطنية تزيد من تصورات الدول للتهديد وحاجتها إلى نظم دفاع ثابتة وجوية وصاروخية.

وتم تسليط الضوء على دور تركيا كعضو في الناتو بعد أن قامت بإسقاط الطائرة المقاتلة Su-24 الروسية في 24 نوفمبر 2015، وقد اختبرت الحادثة بشدة صلابة العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا، والتقارب اللاحق بينهما في منتصف عام 2016؛ حيث أسقطت تركيا الطائرة المقاتلة الروسية بسبب انتهاكات المجال الجوي على طول الحدود السورية، وأفادت التقارير أن روسيا تجاهلت عدة تحذيرات من الجانب التركي كما أجرت العديد من انتهاكات للمجال الجوي في الأسابيع السابقة لذلك. بعد ذلك، تغيرت القصة الرسمية لأنقرة عدة مرات؛ حيث ذهب أردوغان من تبرير الخطوة بفخر مقدماً أدلة على اقتحام المجال الجوي، إلى إلقاء اللوم على غولن في وقت لاحق لسعيه إلى توتير العلاقات مع روسيا (Zilberman & Erdemir, 2016). وهكذا، أبرزت الحادثة دور الدعاية في العلاقات بين تركيا وروسيا، وكون الأحداث عرضة للتلاعب بما يلائم احتياجات الجماهير المحلية. ويمكن تحليل أمر إسقاط المقاتلة من خلال وجهتي نظر، فربما تكون تركيا قد أسقطت المقاتلة الروسية كرسالة سياسية لجذب الناتو إلى عمق الصراع. ومن جهة أخرى، قد تكون أنقرة قد فعلت ذلك لتبرهن على قوتها العسكرية؛ حيث لا يُمكن الجدال في أن إسقاط الطائرة المقاتلة الروسية كان خطوة جريئة؛ حيث لم تفعل ذلك أي دولة أخرى منذ الحرب الباردة. في النهاية لا نستطيع أن نقرر أيهما كان السبب الكامن وراء هذه الخطوة، أو من اتخذ ذلك القرار، أو قواعد الاشتباك التي تم على أساسها اتخاذ القرار.

والواقع أن الجهود التركية لجذب الناتو إلى عمق الصراع في سوريا حققت نجاحاً متواضعاً في أفضل الأحوال؛ ففي ديسمبر 2015، وافق الناتو على «تعزيز الشرطة الجوية وزيادة الوجود البحري، بما في ذلك طائرات الدوريات البحرية» في جنوب تركيا لمنع وقوع حوادث مستقبلية (Emmott, 2015, as cited in Sloat, 2018)، ومع ذلك، قيد الناتو مشاركته في سوريا في عمليات مكافحة الإرهاب غير القتالية (McKernan, 2017). وبغض النظر عن سبب إسقاط تركيا للطائرة الروسية، فإن تداعيات الحادث أبرزت إحدى المرات القليلة التي اقتربت فيها روسيا من تركيا كعضو في الناتو في سوريا؛ مما أكد أهمية دعم الناتو لتركيا (Baev & Kirişci, 2017). في الوقت نفسه، كان الاعتماد على المساعدة الأمنية المحدودة للناتو في الشرق الأوسط بمثابة نقطة ضعف لا قوة. كما دفعت حادثة الطائرة المقاتلة روسيا إلى نشر نظام S-400 في قاعدة حميميم الجوية بالقرب من اللاذقية في شمال غرب سوريا، مما أدى إلى إغلاق المجال الجوي السوري أمام تركيا وحلفائها وحلف شمال الأطلسي (Erşen, 2017)؛ الأمر الذي زاد من احتمالات التجاذب مع روسيا، كما أصبح من غير المحتمل أن تنشئ الولايات المتحدة منطقة حظر جوي أو تتدخل عسكرياً؛ فقد أدت حادثة إسقاط المقاتلة الروسية بروسيا إلى السيطرة على المجال الجوي السوري، ولعل هذا الوصول إلى المجال الجوي هو ما سهل عملية درع الفرات لإزالة العناصر الحدودية لوحدات حماية الشعب وداعش. فضلاً عن ذلك، أعطى الحادث بوتين اليد العليا على أردوغان من خلال تطبيق عقوبات صارمة ضد تركيا. كما دفعت حادثة الطائرات المقاتلة روسيا إلى السماح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بإعادة فتح مكتب في موسكو في فبراير 2016، الذي نسق من خلاله عمليات وحدات حماية الشعب، الجناح المسلح التابع له[14]. والواقع أن إسقاط الطائرة المقاتلة الروسية خطوة مبالغ فيها وغير منطقية، من شأنها أن تخل بعلاقات أنقرة الجيدة نسبياً مع موسكو، خاصة أن روسيا على الرغم من تدخلاتها المتعددة السابقة في المجال الجوي، لم تقم أبداً بمهاجمة تركيا، وقد يكون ذلك – على الأرجح – هو السبب وراء الضربات الجوية الروسية التي شنتها موسكو لاحقاً في فبراير 2020 لمساعدة القوات السورية على استعادة ريف حلب وأجزاء من محافظة إدلب، وأدت إلى مقتل عدد من القوات التركية في إدلب.

(14) على النقيض من تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمتنع روسيا عن وصف حزب العمال الكردستاني بأنها جماعة «إرهابية».

6- الخاتمة:

تناولت الدراسة بحثاً وتحليلاً تأثير النزاع في سوريا على العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ويتضح من الدراسة بالفعل وجود علاقة ارتباطية بين تطور النزاع في سوريا والعلاقات بين تركيا والناتو؛ حيث أدى اختلاف مصالح كل من تركيا والولايات المتحدة/الناتو وأولوياتهما في النزاع السوري إلى اتخاذ كل منهما خيارات سياسية وقرارات مختلفة، من شأنها التأثير سلباً على العلاقة بينهما؛ فقد كشف خيارات وقرارات تركيا حيال النزاع في سوريا عن التحدي المتمثل في «العقلانية غير الكاملة» «imperfect rationality»؛ لعدم توافر المعلومات الكاملة لديها؛ إذ خططت أنقرة لسياساتها تجاه الوضع في سوريا استناداً إلى توقعاتها بوجود دعم عسكري مباشر من الناتو/الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي لم يتحقق؛ حيث ترى أنقرة أن المساعدات الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة والناتو في المجمل غير كافية للتصدي للتحديات الأمنية في الشرق الأوسط، كما تسبب دعم الولايات المتحدة والناتو لوحدات حماية الشعب في الإضرار بالأمن القومي التركي؛ حيث ترى تركيا أن حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري – وحدات حماية الشعب الكردية السورية – امتداد لحزب العمال الكردستاني الذي يسعى للحصول على حكم ذاتي للأكراد من خلال الصراع المسلح ضد تركيا، ويمثل تهديداً أمنياً خطيراً. ومن ثم كانت الحاجة إلى تخفيف المخاطر ضد التهديدات المتزايدة التي تطرحها وحدات حماية الشعب هي السبب الأساسي الجيوسياسي للتحالف التركي– الروسي. من ناحية أخرى يُمكن النظر إلى سلوك تركيا مع روسيا في سوريا كخطوة تكتيكية أو تحول إستراتيجي يسعى من خلاله صانعو السياسة الأتراك إلى تحقيق مصالح أمنية قصيرة الأمد في سوريا والضغط على القوى الغربية للإذعان لمصالحهم فيما يتعلق بالأكراد في سوريا والعراق، غير أن هذه الأهداف لا تنسجم مع أهداف روسيا الأمنية ولا يبدو أنها تُظهر إستراتيجية أمن إقليمية طويلة الأجل (Goren, 2018)؛ ومن ثم، فإن تركيا تحاول فقط احتواء التوسع العسكري الروسي في البحر الأسود وسوريا من خلال الدعوة إلى وجود أقوى للناتو في الوقت نفسه الذي تسعى فيه إلى تنوع إستراتيجيتها الأمنية من خلال تحسين العلاقات مع روسيا.

فضلاً عن ذلك، كشفت القضية السورية عن أزمة ثقة متبادلة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي؛ ففي حين يفتقر صانعو السياسات التركية إلى الثقة في ضمانات الناتو

ويتخوفون من التخلي عنهم عند الحاجة، في المقابل، بدأ صانعو السياسات داخل الناتو يتساءلون عن نوايا تركيا والتوجه الإستراتيجي المستقبلي لها، وكيف تتوافقان مع الناتو. وتُعد تعاملات تركيا الأخيرة مع روسيا أحد العوامل المهمة التي أسهمت في أزمة عدم الثقة؛ حيث أثار تدهور العلاقات السياسية والأمنية التركية مع الغرب لصالح روسيا مخاوف الناتو بشأن أولوياته الإستراتيجية؛ فتعاون ثاني أكبر جيش دائم في الناتو، وهو الجيش التركي، مع روسيا وتنامي الوفاق السياسي بينهما يُمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض وحدة الناتو والحد من قدرته على التأثير في منطقة البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، كما يُمكن أن يُشكك في جدوى وجود تركيا في الناتو وفائدتها الجيوستراتيجية للحلف بعد ذلك. في الوقت نفسه يرى المعارضون للعضوية التركية أن تركيا كانت متهورة، وقمعية، وغير موثوق فيها، ومنتهكة لقيم الناتو الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الجماعي. ومن ثم، قد يتساءل المرء عن مستقبل العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي، خاصةً في ظل عدم توافق مصالحهما واختلاف ترتيبهما لأولوياتهما، في ظل بيئة تتسم بالتعقيد والديناميكية. من هنا يُمكننا اقتراح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات بين تركيا والناتو. السيناريو الأول، هوالسيناريو التشاؤمي، وهو –بإيجاز– يعتمد على ظهور مرحلة جديدة من الحرب للقضاء على آخر تهديد أمني كبير لأنقرة، وهو وحدات حماية الشعب، وهو ما تؤيده التحركات التركية الأخيرة في الأراضي السورية منذ أكتوبر 2019 وحتى بداية عام 2020، حيث شهدت الفترة من عام 2018 إلى بداية عام 2020 تدخلاً تركياً غير مسبوق في سوريا وعلى نطاق واسع، وتعاوناً تكتيكياً مع روسيا. فإذا ما استمرت أنقرة في هذا الاتجاه واستمرت المواجهات الدبلوماسية بين واشنطن وأنقرة حول استمرار وجود وحدات حماية الشعب في المنطقة، فقد يتطور الأمر لفرض عقوبات أكثر صرامة على تركيا، خاصةً في ظل الزيادة في عدم التواصل والاختلاف في وجهات النظر بين أنقرة وواشنطن.

أما السناريو الثاني؛ فهو السيناريو التفاؤلي ويقوم على البناء على هامش المصالح المشتركة للطرفين في تحسين العلاقات بين تركيا والناتو؛ حيث قد تؤدي تركيا دوراً تنسيقياً في سوريا تحفز وتنسّق من خلاله سياسياً وعسكرياً بين الناتو/ الولايات المتحدة من جانب وروسيا من جانب، ويضمن هذا النهج أن يبقى الناتو العمود الفقري لتخطيط

الدفاع التركي وأن تتوافق قرارات تركيا العسكرية مع التزاماتها في التحالف. في المقابل، يجب على الولايات المتحدة والناتو اتخاذ قرار باستيعاب المخاوف الأمنية التركية في ظل الأزمة السورية، وخاصة المخاوف من تسليح واشنطن للمجموعات الكردية في شمال سوريا ووحدات حماية الشعب الكردية. والواقع أنه على الرغم من أن الأزمة السورية وسياسات أردوغان الداخلية بعد الانقلاب قد أوضحت الفروقات في الأولويات الرئيسة للطرفين، فإنه في ظل البيئة الأمنية الحالية، لا تزال منظمة حلف شمال الأطلسي في حاجة إلى التحالف مع تركيا أو على الأقل الحفاظ على علاقات جيدة معها على المستويات السياسية والدبلوماسية والأمنية في ظل مواصلة الناتو الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات إضافية من أجل مواجهة المخاطر المتغيرة وعدم الاستقرار السائد في المنطقة؛ حيث يمكن لتركيا – بما لديها من ثاني أكبر جيش دائم في الناتو– مساعدة الناتو عن طريق زيادة عدد الدعم العسكري ومستواه، سواء في كابول أو أي موقع آخر. كما يمكن لتركيا أداء دور الحليف في منطقة البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، والاستمرار في المساهمة بالقوات والقدرات والتدريب والدعم التعليمي لأفغانستان، وأداء دور تنسيقي ضد أعمال القرصنة في القرن الإفريقي، ... إلخ. فقد قدمت تركيا مساهمات كبيرة إلى الحلف أيضاً ولا يزال لديها الكثير؛ نظراً لموقعها الجيوستراتيجي المهم الذي يعول عليه الغرب ولما لقوة جيشها من مكانة في المنظومة الدفاعية للحلف (Mzoughi, 2017).ولهذا نرى بعض الإشارات التي تعكس مواءمة الناتو أولوياته وأولويات تركيا، المتمثلة في مسودة الجمعية البرلمانية للناتو (25 إلى 28 مايو2018)؛ حيث عكست المسودة وجهة النظر التركية في صلة الجماعات الكردية السورية بحزب العمال الكردستاني بعد إصرار الوفد التركي الذي ترأسه أحمد بيرات، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية في تركيا، على ذلك؛ الأمر الذي أضفى بعض الشرعية على العمليات العسكرية التي تشنها تركيا ضد حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية على أنها أعمال دفاع عن النفس لها ما يبررها.

وأخيراً السيناريو الاتجاهي الذي لا تحدث بموجبه أية تغيرات – سواء إيجابية أو سلبية – في المرحلة الراهنة، ويعد السيناريو الأرجح خاصة في ظل التناقضات المستمرة وعدم وجود معلومات كاملة وموثوق بها لدى جميع الأطراف، ويقوم على استمرارية علاقات متأرجحة بين الولايات المتحدة/الناتو وتركيا – وحتى روسيا – تحكمها

التفضيلات البراجماتية لكل طرف ودواعي الأمن القومي والمصلحة الوطنية، مع عدم خروج تركيا من الناتو؛ فعلى الرغم من اختلاف مخاوف واهتمامات كلا الطرفين، خاصة الجانب التركي، التي أدت إلى تراجع العلاقات بين تركيا والناتو، فإن خروج تركيا من الناتو لا يعد خياراً ممكناً في الوقت الراهن؛ إذ أدى الناتو دوراً مركزياً في أمن تركيا على مدى 58 عاماً، وقدم التحالف مساهمات كبيرة لدمج تركيا في المجتمع الأوروبي. كما أن النهج البراجماتي نفسه الذي تبنته تركيا في خضم الحرب السورية بهدف التخفيف من حدة المخاطر، يستلزم عدم خسارة حلفائها الرئيسين؛ مثل الناتو أو الولايات المتحدة. ومن ثم يمكن النظر إلى استفزاز أردوغان للأوروبيين والأمريكيين كبالونة اختبار ومحاولة منه لجس نبضهم حول مدى تشبثهم بعضوية بلده بالناتو، وحثهم على عدم التدخل مستقبلاً في شؤون تركيا الداخلية. وعلى حد قول غورين (2018)، فإن تركيا لديها مصالح اقتصادية وسياسية في تطوير علاقات وثيقة مع روسيا، لكن هذه المصالح ليست قوية؛ مثل تحالف تركيا الإستراتيجي مع الغرب، والناتو على وجه الخصوص. وفي جميع الأحوال فإنه ليس لدى الناتو طريقة تشريعية واضحة لطرد أحد أعضائه؛ حيث يمكن للأعضاء المغادرة بمفردهم، كما فعلت اليونان بسبب نزاعها مع تركيا، ولكن الناتو ليس لديه آلية للقيام بذلك بنفسه (Gilsinan, 2020).

References:

Baev, P. K., & Kirişci, K. (2017). An ambiguous partnership (Rep. No. 13). Washington, D.C.: The Center on the United States and Europe (CUSE) at Brookings. Retrieved from https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/09/pavel-and-kirisci- turkey-and-russia.pdf

Barnard, A. (2017). Assad must go, Erdogan Says, as Syria war Winds down. *The New York Times*. 27 December 2017. Retrieved from https://www.nytimes.com/2017/12/27/world/middleeast/syria-evacuations.html.

Bechev, D., & Hiltermann, J. (2017). Turkey's Forays into the Middle East. *Turkish Policy Quarterly*, 16(03). Retrieved from http://turkishpolicy.com/files/articlepdf/turkeys- forays-into-the-middle-east_en_7049.pdf

Beesley, A. (2017). NATO holds its peace as relations with Turkey degrade. *Financial Times*. 26 June 2017. Retrieved from https://www.ft.com/content/b0d3f518-3ed7-11e7-82b6-896b95f30f58

Cafarella, J., & Teoman, E. (2018, March 20). Turkey threatens new attacks in Syria and Iraq. Retrieved from http://iswresearch.blogspot.no/2018/03/turkey-threatens-new-attacks-in-syria.html

Cunningham, E. & Morello, C. (2017). Trump tells Turkish president U.S. will stop arming Kurds in Syria. *The Washington Post*, February 18, 2020. Retrieved from https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-tells-turkish-president-us-will-stop-arming-kurds-in-syria/2017/11/24/61548936-d148-11e7-a1a3-0d1e45a6de3d_story.html

Emmott, R. (2015, December 18). Exclusive: NATO agrees Turkey air defense package, seeks 'predictability'. *Reuters*. https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-nato-exclusive/exclusive-nato-agrees-turkey-air-defense-package-seeks-predictability-idUSKBN0U123520151218

Erşen, E. (2017). Evaluating the Fighter Jet crisis in Turkish-Russian Relations. *Insight Turkey*, 19(4), 85-103. doi:10.25253/99.2017194.06

Frantzman, S. (2020), Turkey and Russia seek deal as 900,000 flee Idlib. *The Jerusalem Post*, February 18, 2020. Retrieved from https://www.jpost.com/Middle-East/Turkey-and-Russia-try-to-work-out-deal-as-900000-flee-Idlib-617950

Gilsinan, K. (2020). Why is Turkey in NATO anyway? *The Atlantic*, October 11, 2019. Retrieved from https://www.theatlantic.com/politics/archive/2019/10/turkey-and-nato-troubled-relationship/599890/

Goren, N. (2018). The NATO/US-Turkey-Russia Strategic Triangle: Challenges ahead. Center for International & Security Studies at Maryland. University of Maryland. Retrieved from https://drum.lib.umd.edu/bitstream/handle/1903/20649/Goren-%20NatoUSRussiaTurkeyStrategic011518.pdf?sequence=1&isAllowed=y

Gönül, V. (2010), Turkey-NATO relations and NATO's new strategic concept, *Turkish Policy Quarterly,* Vol 9, No.1.

Hacaoglu, S. (2017). Turkey chooses Russia over NATO for missile defense. *Bloomberg*. 13 July 2017. Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-07-13/turkey-is-said-to-agree-to-pay-2-5b-for-4-russian-s-400-sams

Harris, G. (2018, January 17). Tillerson Says U.S. Troops to stay in Syria beyond battle with ISIS. *The New York Times*. Retrieved from https://www.nytimes.com/2018/01/17/world/middleeast/tillerson-troops-syria-islamic- state.html

Kadercan, B. (2017, August 04). Making Sense of Turkey's Syria Strategy: A 'Turkish Tragedy' in the Making. War on Rocks. Retrieved from https://warontherocks.com/2017/08/making-sense-of-turkeys-syria-strategy-a-turkish- tragedy-in-the-making/

Kasapoğlu, C. K., & Ülgen, S. (2018). Operation Olive Branch: A Political – Military Assessment (Rep. No 2). Center for Economics and Foreign Policy Studies (Edam). Retrieved from http://edam.org.tr/wp-content/uploads/2018/01/Operation-Olive- Branch-02-1.pdf

Korzun, P. (2017, July 16). NATO Member Turkey Turns to Russia for Air Defense Cooperation. Strategic Culture Foundation. Retrieved from https://www.strategic- culture.org/news/2017/07/16/nato-member-turkey-turns-russia-for-air-defense- cooperation.html

Kurç, C. (2017). Between defence autarky and dependency: the dynamics of Turkish defence industrialization, *Defence Studies*, *17*(3): 260-281. doi:10.1080/14702436.2017.1350107

Letsch, C. (2014, October 20). US drops weapons and ammunition to help Kurdish fighters in Kobani. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2014/oct/20/turkey-iraqi-kurds-kobani-ISIS- fighters-us-air-drops-arms

McKernan, B. (2017, May 25). Nato to join the US-led coalition against ISIS fighting in Iraq and Syria. *The Independent*. Retrieved from http://www.independent.co.uk/news/world/europe/nato-us-coalition-ISIS-iraq-syria- donald-trump-jens-stoltenberg-brussels-visit-a7755751.html

Merz, F. (2018). Security and Stability in Turkey. *CSS Analyses in Security Policy*. No. 221. Zurich: Center for Security Studies (CSS), ETH Zurich. pp. 1-4, Retrieved from http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities- studies/pdfs/CSSAnalyse221-EN.pdf

Mezoughi, M. (2017). Turkey and NATO, *Le Diplomate Tunisien*. Retrieved from https://www.lediplomate.tn

Middle East Monitor (2020). NATO has no plans to support Turkey in Syria. February 17, 2020. Retrieved from https://www.middleeastmonitor.com/20200217-nato-has-no-plans-to-support-turkey-in-syria/

Momani, B. (2018). Egypt's IMF Program: Assessing the Political Economy Challenges. Doha: Brookings Institution. Retrieved from https//:www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/01/imf_egypt_momani.pdf

Öniş, Z. (2016). Turkey's Two Elections: The AKP Comes Back. Journal of Democracy, 27(2), 141-154. doi:10.1353/jod.2016.0021

Öniş, Z., & Kutlay, M. (2016). The dynamics of emerging middle-power influence in regional and global governance: the paradoxical case of Turkey. *Australian Journal of International Affairs*, *71*(2), 1-20. doi:10.1080/10357718.2016.1183586

Özcan, G. (2017). If the Crisis is What We Make of It: Turkey and the Uprisings in Syria. In Analyzing Foreign Policy Crises in Turkey: Conceptual, Theoretical and Practical Discussions. Newcastle: Cambridge Scholars Publishing.

Pamuk, H., Butler, D., & Toksabay, E. (2017, April 07). Turkey›s Erdogan says U.S. attack in Syria ‹positive› but not enough. Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-erdogan/turkeys-erdogan-says- u-s-attack-in-syria-positive-but-not-enough-idUSKBN1791X2?il=0

Phillips, C. (2016). The battle for Syria: International rivalry in the new Middle East. New Haven, CT: Yale University Press; 55-90, 170-180.

Seren, M. (2017, April). Turkey›s Quest for a National Missile Defense System (Rep. No. 26).

Sloat, A. (2018, February). The West's Turkey conundrum (Rep.). Washington, D.C.: The Brookings Institution. Retrieved from https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/02/fp_20180212_west_turkey_conundrum.pdf

Sloat, A. (2018, February). The West's Turkey conundrum (Rep.). Washington, D.C.: The Brookings Institution. Retrieved from https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/02/fp_20180212_west_turkey_conundrum.pdf

Stocker, J. (2018, January 13). Coalition retraining 15,000 veteran SDF fighters to serve as Syrian border force. *The Defense Post.* Retrieved from https://thedefensepost.com/2018/01/13/syria-border-security-force-sdf-coalition/

Tan, N. (2011), "Turkish-US strategic partnership," *Hurriyet Daily News,* December 1, 2011.

Tastekin, F. (2017, December 07). Syrian Kurds move closer to Russia. *Al-Monitor.* Retrieved from https://www.newcoldwar.org/syrian-kurds-move-closer-russia/

The Moscow Times. (2020), Turkey Rejoins Joint Russian Patrols in Syria, Feb. 18, 2020. Retrieved from https://www.themoscowtimes.com/2020/02/18/turkey-rejoins-joint-russian-patrols-in-syria-a69324

Varshalomidze, T., & Uras, U. (2018, January 23). What is Russia's end game in Afrin? Al Jazeera. Retrieved from http://www.aljazeera.com/indepth/features/russia-green-light- turkeys-afrin-offensive-180123064315810.html

Waldman, S. A., & Caliskan, E. (2016). *The new Turkey and its discontents.* London: Hurst & Company.

Zilberman, B., & Erdemir, A. (2016, August 10). The Turkey-Russia reset. *Politico*. Retrieved from https://www.politico.eu/article/the-turkey-russia-reset/

قدم في : سبتمبر 2019

أجيز في : سبتمبر 2021

JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Impact of the Conflict in Syria on the Turkey-NATO Relations

Yasmin Khodary - Nikolaos Nikolakakis

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Vol. 50 - No. 2

2022